

## الواسطة بين الإسلام والكفر/ هل مَنْ ليس مسلماً كافراً؟

هل صحيح أنّ الناس على صنفين لا ثالث لهما: وهما المسلم والكافر؟ أو أنّ ثمة حالة وسطى بين الإسلام والكفر؟

والحقيقة أنّ في هذه المسألة وجهتي نظر:

**الأولى:** ما هو ظاهر المشهور من علماء المسلمين من أنّه ليس هناك حالة وسطى بين الإسلام والكفر، فلا محالة أن يكون كلّ مَنْ ليس مسلماً كافراً.

**الثانية:** وتمثّل رأياً لبعض الفقهاء<sup>1</sup>، ومفاده: أنّ ثمة حالة متوسّطة بين الإسلام والكفر، وبالتالي فإنّه لا يمكننا أن نحكم بكفر كلّ مَنْ لم يكن مسلماً.

ويمكن القول: إنّ المسألة تدور مدار تعريف الكفر، فإن قيل إنّ الكفر هو أمر وجودي، وهو الجحود والإنكار، فهذا يفتح الباب على دعوى وجود حالة متوسطة بين الإسلام والكفر، كالتشاك مثلاً، فالشاك الباحث عن الحقيقة ليس كافراً لعدم جوده، ولكنه أيضاً ليس مسلماً، لعدم إيمانه،

---

لقد اعترف الشيخ الأنصاري بدلالة بعض الأخبار على ثبوت الواسطة بين الإسلام والكفر، قال: "أكثر الأخبار الدالة على<sup>1</sup> الواسطة مختصة بالإيمان بالمعنى الأخص، فيدل على أن من المسلمين من ليس بمؤمن ولا كافر، (وهذه الحالة المتوسطة يندرج فيهم الضلال، والمستضعفين)، لا على ثبوت الواسطة بين الإسلام والكفر، نعم بعضها قد يظهر منه ذلك"، فراند الأصول، ج 1، ص 570، ومن المعاصرين ذهب الشيخ السبحاني إلى هذا الرأي على مستوى الإثبات لا الثبوت، قال: "لا شك أن الجاهل القاصر ليس بمؤمن إنما الكلام هل هو كافر أو لا؟ والمعروف بين المتكلمين أنه لا واسطة بين الإيمان والكفر، لأنهما من قبيل العدم والملكية، مثلاً الإنسان إما بصير أو أعمى ولا ثالث لهما، هذا وإن كان صحيحاً من حيث الأبحاث الكلامية، لكنّ الكلام في إطلاق لفظة الكافر في اصطلاح القرآن والسنة عليه، إذ من الممكن أن يكون للكافر اصطلاح خاص فيهما، فيختص بالجاهل أو الشاك مع التمكن من المعرفة، ولا يعمّ غير المتمكن أصلاً. وبعبارة أخرى: ليس الكلام في الثبوت، حتى يقال: إنه لا واسطة بينهما، إنما الكلام في الإطلاق والاصطلاح. حيث يظهر من العديد من الروايات وجود الواسطة بينهما"، إلى أن قال: "إلى هنا خرجنا بهذه النتيجة: أن القاصر في مجال المعرفة لا مؤمن ولا كافر، إلا فيما كان العقل والفطرة كافييين في التعرف على الحق وتمييزه عن الباطل كأصل المعرفة بالله وبعض صفاته، ويكون الكفر عندئذ عن تقصير ولا يكون الإنسان جاهداً لخالقه وبارئته إلا لعامل روعي أو مادي يدفعانه إلى الإنكار والجحد، أو الشك والترديد، وأما ما وراء ذلك فالجاهل القاصر متصور ومحقق فهو ليس بمؤمن ولا كافر بالمعنى الذي عرفت"، راجع كتابه: **الإيمان والكفر في الكتاب والسنة**، ص 97 – 99. ويبدو أنّ الذين قالوا: إن الكفر هو الجحود وليس مطلق عدم الإيمان، لا يسعهم إلا القول بوجود الحالة المتوسطة، لأن من لم يؤمن إذا لم يجحد فهو وإن لم يكن كافراً ولكنه ليس مسلماً ولا يسعهم الحكم بإسلامه.

وإن قيل: إنَّ الكفر هو عدم الإيمان، فهذا قد يعني نفي الوسطة، بدعوى أنَّ من لا يذعن فهو كافر، أكان منكرًا ومعتقدًا بالخلاف أم لا؟

ومع أنَّ هذا المطلب قد تمَّ إيضاحه فيما سبق<sup>2</sup> حيث أقمنا الدليل على كون الكفر بمعنى الإنكار جحوداً، ولكن مع ذلك يهمننا في المقام تسليط الضوء على هذه المسألة، لنرى أياً من الرأيين هو الأقرب إلى الصواب ويمتلك حظاً من المصداقية وتعضده الأدلة العقلية والنقلية.

والرأي الذي نرجّحه ونراه أقرب إلى الصواب، هو الرأي الثاني القائل: إنَّ ثمة حالة وسطى بين الإسلام والكفر.

### أولاً: دليل القول بنفي الوسطة بين الإسلام والكفر

وما يمكن أن يستدل به على هذا الرأي هو: - بالإضافة إلى ما تقدم<sup>3</sup> من وجوه دالة على أنَّ الكفر بمعنى عدم الإيمان - أنَّ المستفاد من قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} [التغابن: 2]، انتفاء الوسطة بين الإسلام والكفر، وبناءً عليه فإنَّ من لا يُحكم بإسلامه فهو محكومٌ بالكفر. وقد تمسك بهذه الآية زرارة لنفي الحالة الثالثة بين الإيمان والكفر، كما سيأتي.

ويلاحظ على ذلك: أما بالنسبة إلى ما تقدم من وجوه حول مساوقة الكفر لعدم الإيمان فقد عرفت أنها غير تامة، وأما بالنسبة للاستدلال بالآية المذكورة، فيلاحظ عليه:

### أولاً: أنَّ بالإمكان تصنيف الناس إلى تصنيفين:

أولهما: المؤمن والكافر، والتصنيف الآخر: المسلم والكافر.

وهناك فرقٌ كبير بين التصنيفين، فالمؤمن أخصُّ من المسلم بنصِّ القرآن الكريم، قال تعالى: {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ} [الحجرات:

<sup>2</sup> في كتاب "من هو الآخر الديني؟"، ج 1، ص 76 وما بعدها. من موسوعة "فقه العلاقة مع الآخر الديني".  
<sup>3</sup> تقدم قبل صفحات تحت عنوان أدلة القول بمساوقة الكفر لعدم الإيمان. في كتاب "من هو الآخر الديني؟"، ج 1، ص 76 وما بعدها. من موسوعة "فقه العلاقة مع الآخر الديني".

[14]، والكافر الذي يقابل المؤمن شامل لكل من لم يستقر الإيمان في قلبه، حتى لو كان قد أسلم، وهذا بخلاف الكافر المقابل للمسلم فإنه لا يشمل أحداً من المسلمين. ومع اتضاح ذلك نقول: إنّ الآية المذكورة المستدلّ بها على نفي الوسطة بين الإسلام والكفر لا دلالة لها على ذلك، لأنّها ناظرةٌ إلى التصنيف الأول الذي يمكننا - بصرف النظر عما سيأتي في التعليق الثاني - الموافقة عليه والالتزام بمفاده وهو انتفاء الوسطة بين الإيمان والكفر، دون أن يعني ذلك الموافقة على التصنيف الثاني القاضي بثنائية الإسلام والكفر، ولهذا يمكننا القول: إنّ الإنسان إمّا مؤمن وإمّا كافر أي غير مؤمن، ولا ثالث لهما، ولكن ليس بالضرورة أن يصحّ القول: إنّ الإنسان إمّا مسلم وإمّا كافر، لأنّه لا دليل على ثنائية الإسلام والكفر وأنّ من لم يكن مسلماً فهو كافر، وقد قدّمنا ما فيه الكفاية للبرهنة على نفي الثنائية المذكورة، وسيأتي مزيد تأكيد لذلك عما قليل.

ثانياً: بل يمكن القول إنه حتى بالنسبة للتصنيف الأول توجد حالة متوسطة، والآية ليست ظاهرة في الحصر واستيعاب كل الناس في التصنيف المذكور، ويكفي في تبرير إطلاقها وعدم إشارتها لصنف ثالث اندراج الغالبية العظمى من الناس في أحد الصنفين، نظير تصنيف البشر إلى ذكر أو أنثى فإنه لا يلغي وجود طرف ثالث وهو الخنثى. اللهم إلا أن يقال إنّ مرجع الخنثى إلى الذكور أو الإناث.

ومما يشهد لما قلناه: أن "من" للتبعيض "وليس ظاهرها التردد بين الكفر والإيمان، ولذلك لو قال بعده: "ومنكم مذنبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء" أو قال: "ومنكم المستضعف الذي لا يعرف الإيمان والكفر" كالمجانين وغيرهم لصح الكلام"<sup>4</sup>.

وما ذكرناه من ثبوت الوسطة بين الإيمان والكفر هو ما يستفاد من أخبار<sup>5</sup> أهل البيت (ع)، ففي خبر طويل لزرارة عن أبي جعفر الباقر (ع)، وقد كان ممتنعاً عن الزواج، لأنه لا يجد - بزعمه - مؤمنة، وعندما أرشده الإمام الباقر (ع) إلى أن يختار المرأة التي لا تعرف ولا تنصب،

<sup>4</sup> حاشية بحار الأنوار، ج 69، ص 167.

<sup>5</sup> تقدم كلام الشيخ الأنصاري حول دلالة كثير من الأخبار على ثبوت الوسطة بين الإيمان والكفر، "فيدل على أن من المسلمين من ليس بمؤمن ولا كافر"، فراند الأصول، ج 1، ص 571.

كان جوابه إن هي إلا مؤمنة أو كافرة، وأضاف: " .. قَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : { هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ } [التغابن: 2]، لَا وَاللَّهِ لَا يَكُونُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَا كَافِرٍ، قَالَ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ (ع): قَوْلُ اللَّهِ أَصْدَقُ مِنْ قَوْلِكَ يَا زُرَّارَةَ، أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : { خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ } [التوبة: 102]، فَلَمَّا قَالَ عَسَى، فَقُلْتُ: مَا هُمْ إِلَّا مُؤْمِنِينَ أَوْ كَافِرِينَ، قَالَ: فَقَالَ: مَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: { إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا } [النساء: 98] إِلَى الْإِيمَانِ، فَقُلْتُ: مَا هُمْ إِلَّا مُؤْمِنِينَ أَوْ كَافِرِينَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ وَلَا كَافِرِينَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ فَقَالَ: مَا تَقُولُ فِي أَصْحَابِ الْأَعْرَافِ؟ فَقُلْتُ: مَا هُمْ إِلَّا مُؤْمِنِينَ أَوْ كَافِرِينَ إِنْ دَخَلُوا الْجَنَّةَ فَهُمْ مُؤْمِنُونَ وَإِنْ دَخَلُوا النَّارَ فَهُمْ كَافِرُونَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ وَلَا كَافِرِينَ وَلَوْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ لَدَخَلُوا الْجَنَّةَ كَمَا دَخَلَهَا الْمُؤْمِنُونَ وَلَوْ كَانُوا كَافِرِينَ لَدَخَلُوا النَّارَ كَمَا دَخَلَهَا الْكَافِرُونَ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ قَدِ اسْتَوَتْ حَسَنَاتُهُمْ وَسَيِّئَاتُهُمْ فَفَصَّرَتْ بِهِمُ الْأَعْمَالُ، وَأَنَّهُمْ لَكَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. فَقُلْتُ: أَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ هُمْ أَمْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟ فَقَالَ أَتْرَكْتَهُمْ حَيْثُ تَرَكَهُمُ اللَّهُ. قُلْتُ: أَفْتَرَجْتَهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ أُرَجِيهِمْ كَمَا أُرَجَاهُمْ اللَّهُ، إِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَإِنْ شَاءَ سَاقَهُمُ إِلَى النَّارِ بِدُنُوبِهِمْ وَلَمْ يَظْلِمَهُمْ فَقُلْتُ: هَلْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ كَافِرٌ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَهَلْ يَدْخُلُ النَّارَ إِلَّا كَافِرٌ؟ قَالَ: فَقَالَ: لَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، يَا زُرَّارَةَ إِنِّي أَقُولُ: مَا شَاءَ اللَّهُ، وَأَنْتَ لَا تَقُولُ مَا شَاءَ اللَّهُ، أَمَا إِنَّكَ إِنْ كَبِرْتَ رَجَعْتَ وَتَحَلَّلْتَ عَنْكَ عُقْدُكَ"6.

ولا يخفى أن الحديث وإن انصب في بعض فقراته على ذكر الشواهد الأخروية، لكنه لا ينظر إلى كون التصنيف إلى المؤمن والكافر، هو تصنيف واقعي بلحاظ الأثر الأخروي فحسب، كيف ومحور الكلام في مستهل الحديث حول حكم الزواج من غير المؤمنة.

وفي خبر هاشم صاحب البريد قال: "كُنْتُ أَنَا وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَأَبُو الْخَطَّابِ مُجْتَمِعِينَ فَقَالَ لَنَا أَبُو الْخَطَّابِ: مَا تَقُولُونَ فِيمَنْ لَمْ يَعْرِفْ هَذَا الْأَمْرَ؟ فَقُلْتُ: مَنْ لَمْ يَعْرِفْ هَذَا الْأَمْرَ فَهُوَ كَافِرٌ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: لَيْسَ بِكَافِرٍ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، فَإِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ فَلَمْ يَعْرِفْ فَهُوَ كَافِرٌ، فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ مَا لَهُ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ وَلَمْ يَجْحَدْ يَكْفُرُ، لَيْسَ بِكَافِرٍ إِذَا لَمْ يَجْحَدْ. قَالَ:

6 الكافي، ج 2، ص 304.

فَلَمَّا حَجَبَتْ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّكَ قَدْ حَضَرْتَ وَعَابَا وَلَكِنْ مَوْعِدُكُمْ  
 اللَّيْلَةَ الْجَمْرَةَ الْوُسْطَى بِمِئَى، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ اجْتَمَعْنَا عِنْدَهُ وَأَبُو الْخَطَّابِ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ فَتَنَّاوَل  
 وَسَادَةٌ فَوَضَعَهَا فِي صَدْرِهِ ثُمَّ قَالَ لَنَا: مَا تَقُولُونَ فِي خَدَمِكُمْ وَنِسَائِكُمْ وَأَهْلِيكُمْ أَلَيْسَ يَشْهَدُونَ أَنْ  
 لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: أَلَيْسَ يَشْهَدُونَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ (ص)؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: أَلَيْسَ  
 يُصَلُّونَ وَيَصُومُونَ وَيَحْجُونَ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَيَعْرِفُونَ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَمَا هُمْ  
 عِنْدَكُمْ؟ قُلْتُ: مَنْ لَمْ يَعْرِفْ هَذَا الْأَمْرَ فَهُوَ كَافِرٌ، قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ أَمَا رَأَيْتَ أَهْلَ الطَّرِيقِ وَأَهْلَ  
 الْمِيَاهِ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: أَلَيْسَ يُصَلُّونَ وَيَصُومُونَ وَيَحْجُونَ أَلَيْسَ يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ  
 مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَيَعْرِفُونَ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَمَا هُمْ عِنْدَكُمْ؟ قُلْتُ: مَنْ  
 لَمْ يَعْرِفْ هَذَا الْأَمْرَ فَهُوَ كَافِرٌ! قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ أَمَا رَأَيْتَ الْكَعْبَةَ وَالطَّوَّافَ وَأَهْلَ الْيَمَنِ وَتَعَلَّقَهُمْ  
 بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، قُلْتُ: بَلَى قَالَ: أَلَيْسَ يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ص وَيُصَلُّونَ  
 وَيَصُومُونَ وَيَحْجُونَ قُلْتُ بَلَى قَالَ فَيَعْرِفُونَ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ قُلْتُ لَا قَالَ فَمَا تَقُولُونَ فِيهِمْ قُلْتُ مَنْ لَمْ  
 يَعْرِفْ فَهُوَ كَافِرٌ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ هَذَا قَوْلُ الْخَوَارِجِ، ثُمَّ قَالَ: إِنْ سَأَلْتُمْ أَخْبَرْتُكُمْ فَقُلْتُ أَنَا لَا، فَقَالَ:  
 أَمَا إِنَّهُ شَرٌّ عَلَيْكُمْ أَنْ تَقُولُوا بِشَيْءٍ مَا لَمْ تَسْمَعُوهُ مِنَّا قَالَ: فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يُدِيرُنَا عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ  
 مُسْلِمٍ<sup>7</sup>. إِنْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ وَاضِحَةٌ فِي إِثْبَاتِ الوَاسِطَةِ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ، وَهُوَ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ لَكِنْ  
 لَا عَنْ جُودٍ.

وفي موثق إسحاق بن عمارة عن أبي عبد الله (ع): " .. قُلْتُ: بَيْنَ الضَّلَالِ وَالْكَفْرِ مَنْزِلَةٌ؟ فَقَالَ:  
 مَا أَكْثَرَ عُرَى الْإِيمَانِ!<sup>8</sup> .

قال الفيض الكاشاني: "بيان: أراد السائل هل يوجد ضال ليس بكافر أو كل من كان ضالاً فهو  
 كافر؟ فأشار عليه السلام في جوابه باختيار الشق الأول وبيّن ذلك بأن عرى الإيمان كثيرة، منها

<sup>7</sup> الكافي، ج 1، ص 403.

<sup>8</sup> الكافي، ج 2، ص 278.

ما هو بحيث من يتركها يصير كافراً، ومنها ما هو بحيث من يتركها لا يصير كافراً بل يصير ضالاً، فقد تحقق المنزلة بينهما بتحقق بعض عرى الإيمان دون بعض"9.

وقد وردت عدة أخبار في المستضعف، وهي تدلُّ على أنه ليس مؤمناً ولا كافراً، منها: صحيحة عُمَرَ بْنِ أَبَانَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) عَنِ الْمُسْتَضْعَفِينَ؟ فَقَالَ: هُمْ أَهْلُ الْوَلَايَةِ فَقُلْتُ: أَيُّ وِلَايَةٍ؟ فَقَالَ: أَمَا إِنَّهَا لَيْسَتْ بِالْوَلَايَةِ فِي الدِّينِ وَلَكِنَّهَا الْوَلَايَةُ فِي الْمُنَاكِحَةِ وَالْمُورَاثَةِ وَالْمُخَالَطَةِ وَهُمْ لَيْسُوا بِالْمُؤْمِنِينَ وَلَا بِالْكَفَّارِ وَمِنْهُمْ الْمُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ"10.

أجل، ثمة واسطة محددة بين الكفر والإيمان وقعت مورداً للبحث والخلاف، وهي الواسطة التي قال بها المعتزلة، وهي الفاسق، حيث ذهبوا إلى أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، وإنما هو فاسق فقط، وأسماوا هذه العقيدة بالمنزلة بين المنزلتين<sup>11</sup>، ولا يخفى أن مصب النزاع بينهم وبين غيرهم إذا كان في جعل الفساق قسماً ثالثاً بين المسلمين والكفار، فلا يصح قول المعتزلة، بل الفساق على هذا داخلون في عداد المسلمين. وأما إذا كان مصبه في جعلهم قسماً ثالثاً بين

<sup>9</sup> الوافي، ج 4، ص 210.

<sup>10</sup> الكافي، ج 2، ص 405، والمضمون عينه رواه الصدوق عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، قال: حدثنا الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن حجر بن زائدة، عن حمران قال: "سألت أبا عبد الله (ع).."، معاني الأخبار، ص 202.

<sup>11</sup> قال المسعودي: "قولهم في المنزلة بين المنزلتين: وأما القول بالمنزلة بين المنزلتين - وهو الأصل الرابع - فهو أن الفاسق المرتكب للكبائر ليس بمؤمن ولا كافر، بل يسمى فاسقاً، على حسب ما ورد التوقيف بتسميته، وأجمع أهل الصلاة على فسوقه. قال المسعودي: وبهذا الباب سميت المعتزلة، وهو الاعتزال"، مروج الذهب، ج 3، ص 222. وقال الشريف المرتضى: "وواصل هو أول من أظهر المنزلة بين المنزلتين، لأنَّ الناس كانوا في أسماء أهل الكبائر من أهل الصلاة على أقوال: كانت الخوارج تسمهم بالكفر والشرك.. والمرجئة تسمهم بالإيمان، وكان الحسن وأصحابه يسمونهم بالنافق فأظهر واصل القول بأنهم فساق غير مؤمنين ولا كفار ولا منافقين"، الأمالي، ج 1، ص 114.

المؤمنين والكفرة - كما هو ظاهر كلام المعتزلة وخصومهم<sup>12</sup> - فقول المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين صحيح وله وجه، لأنّ الفاسق - باعتبار - لا يكون مؤمناً<sup>13</sup>.

### ثانياً: دليل القول بثبوت الواسطة بين الإسلام والكفر

إنّ إثبات وجود الواسطة بين الإسلام والكفر بمعنى أنّ الإسلام والكفر قد يرتفعان، يمكن التوصل إليه من طريقتين:

**الطريق الأول:** ما تقدم في المحور السابق<sup>14</sup> من أنّ الكفر لا يساوق مطلق عدم الإسلام، بل هو بمعنى الإنكار والجدود، بضميمة أنّ من لا يسلم إذا لم يكن جاحداً كما لا يحكم بكفره فلا يمكن الحكم بإسلامه.

**الطريق الثاني:** ثمة دلائل على وجود أصناف من الناس لم يحكم الشرع بكفرهم وفي الوقت عينه لا مجال للحكم بإسلامهم. وفيما يلي نشير إلى عدة أصناف ممّن يمكن أن تتشكّل منهم هذه الحالة المتوسّطة بين الإسلام والكفر

- تكملة البحث ص 120 من كتاب "من هو الآخر الديني" ج 1 من وسوعة "فقه العلاقة مع الآخر الديني".
- تم نشر المقال في 2024-8-27 م

---

<sup>12</sup> قال السمعاني: "وأصل المعتزلة أنّ واصل بن عطاء كان من مشائي مجلس الحسن البصري بالبصرة، فلما ظهر الخلاف بين الجماعة وبين مرتكبي الكبائر من المسلمين فقالت الخوارج بتكفيرهم، وقالت الجماعة: بأنهم مؤمنون وإن فسقوا بالكبائر، خرج واصل عن قول الفريقين فزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر، وفسقه منزلة بين المنزلتين: الإيمان والكفر، فطرده الحسن عن مجلسه فاعتزل عند سارية في مسجد البصرة وانضم إليه عمرو بن عبيد فقبل لهما ولأتباعهما: معتزلي، لما اعتزلوا قول الأمة في المنزلة بين المنزلتين"، الأنساب، ج 5، ص 339.

<sup>13</sup> وهذا ما جرى عليه فقهاؤنا في اصطلاح، حيث جعلوا المؤمن مقابل الفاسق، وهذا ما يمكن أن نسميه الإيمان العملي، كما أنّ لهم في المؤمن اصطلاحاً آخر حيث أردوا بالمؤمن ما يقابل غير الإمامي، وهذا يمكن تسميته بالإيمان المذهبي، وثمة اصطلاح ثالث في المؤمن وهو المؤمن في مقابل المسلم، ويراد بالمؤمن من استقر الإيمان في قلبه، بخلاف المسلم وهو من لم يستقر الإيمان في قلبه، وأشار إلى ذلك قوله تعالى: { قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم } [الحجرات: 14].

<sup>14</sup> في كتاب "من هو الآخر الديني؟"، ج 1، ص 76 وما بعدها. من موسوعة "فقه العلاقة مع الآخر الديني".